بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمي والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين. أما بعد:
فلما كنت قد انتهيت من كتابة الرد على كتاب العقيدة التدمرية لابن تيمية، وبعضهم يسميه بالرسالة التدمرية، فقد أحببت أن أعرض على حضراتكم بعض الأبواب الأولى من هذا الكتاب، وذلك تمهيدا له، وإعلانا عنه، فإن الخير يجب أن يعمل الواحد على تعميمه على إخوته وأحبابه من الباحثين عن الحق والمعيار الصدق.

فها أنا الآن أنشر لكم بعض أبوابه الأولى راجيا من الله تعالى أن ينال إعجابكم وأن يكون فيه من الفوائد ما يجعلكم تدعون للفقير الدائم الدعاء إلى تعالى بالتوفيق.

المقدمة

لقد اشتهر بين الناس أنّ ابن تيمية هو من ألف بين قِطَعِ مَذْهَبِ التجسيم، ورتبه ونظّمه حتى أسس أركانه، وكان يسميه بمذهب السلف مجانبة منه للصواب، وتعصباً لرأيه ومحض عناد. وقد ألف أكثر كتبه لنصرة هذا المذهب، والتبس الأمر على كثير من الخلق من العلماء والعوام، لأنه اعتاد اتِّباعَ أساليب لفظية تتيح لـه التهرب عند المساءلة، وتترك لمن لم يتقن فهم مراده التشكّكَ فيما قصده، والرجل لا نظن نحن فيه إلا أنه تقصَّد ذلك. وأما عندنا فما كتبه واضح في مذهب الضلال، ونصٌّ صريح في نصرة مذاهب المجسمة والكرامية المبتدعة. ونحن في ردِّنا عليه ونَقْضِنا لكلامه لا يتوقف هجومنا لصدِّ أفكاره وتوهماته على موافقه الناس لنا، بل إننا نعلم أن كثيراً منهم على عينيه غشاوة، نرجو من اللـه تعالى إزالتها بما نقوم به من الردود والتنبيهات.
وقد ظن كثير من العوام ـ وتابعهم على ذلك من انتسب إلى العلماء ـ أنّ علماءَنا المتقدمين الذين قاوموا أفكار ابن تيمية إنما فعلوا ذلك حسداً من عند أنفسهم، وأنهم إنما كادوا لـه لأغراض شخصية لهم. ولكن الأمر عندنا على خلاف ذلك، ولا نقول بعصمة أحد منهم، بل كانوا مدافعين عن مذهب أهل السنة الذي كان يريد ابن تيمية هدمَه وإحلالَ مذهب الحشوية المجسمة والكرامية مكانَه، ولذلك فإنهم لما ناظروه وبينوا لـه أنه لا دليل لـه على ما يقول طلبوا منه الكفّ عن الدعوة لهذا المذهب البطّال، فلما أبى حكموا عليه بالسجن، وهو عقابُ أمثالِـه ممن ناهض أهل الحق، وتفرد برأيه، ودعا الناس إليه من غير وجه حق، لما يُحدث ذلك من اضطرابات وفتن.
فمخالفات ابن تيمية لمذاهب العلماء بلا دليل، وإصرارُه على ذلك هو السبب في ما آل إليه أمره.

موضوع الرسالة التدمرية

كتب ابن تيمة هذه الرسالة ـ على ما قيل ـ جواباً على سؤال وجّهه إليه ناس من تدمر، فكانت جواباً لهم وسميت باسمهم، نسبة إلى بلدة تدمر، وهي من أعمال حمص في سوريا الشام.

ويتكلم فيها عن التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر، كما نصّ عليه في أولها. والأسباب التي دفعته لذلك على حسب زعمه هي:

أولاً: أهمية هذه الأصول، وهذا صحيح.

ثانياً: كثرة الخائضين فيها بالباطل. وهذا محل نزاع، فإن الأمر في هذه الأصول الدينية أوضح من أن يخفى على الأكثر، بل لقد أوضح علماؤنا تفاصيل هذه المسائل ونقحوها وبيَّنوها، ولكن لما كان ابن تيمية يخالفهم في هذه الأصول وصفهم بأنهم إنما خاضوا في تلك المباحث بالباطل. وسوف نردُّ زعمه عليه، ونبطل كلامه، ونهدم أدلته بأوضح البيان وأوجزه.

الطريق إلى التنزيه

يدعي ابن تيمية دائماً أنه لا يقول إلا ما قالـه اللـه تعالى ورسولـه عليه السلام، فهو يدعي أنه لا يثبت إلا ما أثبته اللـه والرسول، ولا ينفي إلا ما ينفيه اللـه ورسوله، هذا ما يدعيه ابن تيمية. ويا ليته فعلاً التزم بذلك، لكان اختصر على نفسه كثيراً من النزاع مع أئمة المسلمين، ولكان تجنب مخالفة الحق في كثير مما قاله؛ ولكن الواقع خلاف ذلك، فقد وقع ابن تيمية صراحة في ضدِّ هذه القاعدة التي يكررها دائماً، فإننا نراه قد أثبت الجهة، والحدّ، والحدود، وقيام الحوادث في ذاته تعالى، وغير ذلك من مفاسد، كمماسته جل شأنه للعرش ولغيره من المخلوقات، ولم يرِدْ شيءٌ من ذلك في كتاب ولا سنة، فيكون ابن تيمية قد خالف القاعدة الأشهر عنده، فما قرر علماء الإسلام أنه الحق فإنه خالفه، وما صرح ابن تيمية أنه الحق خالفه كذلك، فلم يثبت على حقٍّ.

ثم هذه القاعدة تحتاج إلى نوع تحرير، فهي مجملة تحتاج إلى بيان، فهل يقصد ابن تيمية أننا لا نصف اللـه تعالى إلا بما صرح به اللـه تعالى والرسول، فإن قصد ذلك فهو قد خالفه كما مرَّ. ثم لا يتوقف صحة وصف اللـه تعالى على وجود النص الصريح عندنا، وإن قال بذلك الإمام الأشعري كما هو ظاهر كلامه من لزوم الاستناد إلى التوقيف في أوصاف اللـه تعالى. وعلى كل حال فقد خالف ابن تيمية هذه القاعدة. وإن قصد أن وصف اللـه تعالى يتوقف على ما يفهم من النص وإن لم يكن صريحاً، فإننا نقول ببطلان ذلك، لأن

بعض صفات اللـه تعالى يمكننا إدراك ثبوتها قبل معرفة الشريعة، ولو توقف إدراكنا لجميع صفات اللـه على النصوص والشرائع للزم تعطيلُ العقول وانتفاءُ فائدة النظر، ولكن كل ذلك باطل. فما ادعاه ابن تيمية باطلٌ إذن.
فإن النظر لمعرفة اللـه تعالى واجب، وإنما يكون النظر بالعقل لا بالنقل، فلا يصح القول إذن بتوقف وصف اللـه على ما وصف به نفسه أو وصفه به رسولُه، لأن هذا لا يتأتى إلا بعد نزول الشريعة وثبوتها عند المكلف، والنظر يكون قبل ذلك كما هو ظاهر.
ومن ضمن ما يصرح به ابن تيمية من طريقته التي يزعم اتباعها قولـه في ص31: "وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل" اهـ، وهو يطلق هذه العبارة دائماً هكذا فيقرأها القارئ ويحسن الظن به لأول وهلة، ولكن إذا دقق النظر فيها وجد تحتها معاني باطلة، وسوف نبين لك بعضها بإجمال هنا.
أولاً: قولـه "من غير تكييف" إذا سمعه الواحد ربما يفهم منه نفي الكيف عن اللـه تعالى، فقد قال علماء السنة قبل ابن تيمية عن الآيات المتشابهة: "نؤمن بها بلا كيف"، وقد أرادوا نفي أصل الكيف عن اللـه تعالى، ولذلك أدخلوا النفي على أصل كلمة "كيف"، وربما يقولون: "بلا تكييف" ويريدون نفي الكيف أيضاً. والكيف هو وضع الشيء بالنسبة إلى غيره أو وضع أجزائه بالنسبة إلى بعضها، وهو يستلزم ـ كما هو ظاهر ـ التجسيم، ولذلك فالمنزِّه ينفي أصلَ الكيف، وابن تيمية لم يَرِدْ نصٌّ واحد في كلامه ينفي فيه أصل الكيف، ولكنه ينفي "التكييف" دائماً، والتكييف ـ في مراده ـ هو تحديد كيفية من الكيفيات المحتملة وهماً في وهم الإنسان ونسبتها لله، كأن يقال: يده على الصورة الفلانية، أو عينه على الصورة الكذائية، فتعيِّنُ لها كيفية معينة في ذهنك. فهو ينفي تعيين إحدى الكيفيات في وهم الإنسان، لأن الإنسان لم يرَ اللـه تعالى فكيف يعين صورة لـه وكيفية وهيئة؟ هذا هو مراد ابن تيمية وأتباعه، وهذا مبني على أصل التجسيم الثابت عنده وعندهم، وإثبات أصل الكيف للـه، تَنَزَّهَ عما يقولون. ولذلك قال شارح **التدمرية** ص32: "والتكييف معناه تعيين كُنْهِ الصفة، يقال: كَيَّفَ الشيءَ أي جَعَلَ لـه كيفيةً معلومةً، وكيفيةُ الشيءِ صفتُه وحالُه" اهـ. فالتعيين هو المنفي لا أصل الكيف كما صرّح ابن تيمية في أكثر من موضع من كتبه.
ثانياً: أما قولـه "بلا تمثيل"، فالتمثيل هو المساواة التامة في الصفات الذاتية، وهو إنما ينفي التمثيل بهذا المعنى، ونفي هذا المعنى لا يستلزم نفيَ التشبيه من جهةٍ من الجهات، وابن تيمية لا ينفي التشبيه، وإذا ورد في بعض كلامه نفيُ التشبيه فإنما يريد به التشبيهَ التّامَّ المساوي للتمثيل. ولا يعرف كثير من أتباعه هذا الفرق عند ابن تيمية بين التشبيه والتمثيل، ولذلك ربما ينجرف بعضهم وينفي التشبيه غافلاً عن مذهب إمامه، كما فعل شارح التدمرية، فقال ص31: " قال نعيم بن حماد شيخ البخاري رحمهم الله: من شبه اللـه بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف اللـه به نفسه كفر، وليس فيما وصف اللـه به نفسَه أو وصفه به رسولُـه صلى اللـه عليه وسلم تشبيه ولا تمثيل". وقال ص 32: "وكان إثباتهم بريئاً من التشبيه" اهـ.
فنقل الشارح عن نعيم بن حماد تكفير المشبهة، ولم يعلم أن ابن تيمية يجيز التشبيه من بعض الوجوه، فما أطلقه نعيم بن حماد غفل الشارح عن كونه مناقضاً لكلام شيخه ابن تيمية، وظنه موافقاً لـه فاستدل به. ومثلـه في ذلك كمن يستدل بكلام للإمام الرازي في شرح عبارة لابن تيمية؟! فكيف يُفَسَّرُ النقيضُ بالنقيض، والضدُّ بالضد، ولكن الغفلة والجهل يفعلان الأعاجيب.

وابن تيمية وإن نفى التشبيه في كلامه بعد ذلك فقال ص 34: "ففي قولـه تعالى: (ليس كمثلـه شيء) ردّ للتشبيه والتمثيل"، وقال ص33: "فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه" اهـ، فمراده بالتشبيه هنا التمثيل أو التشبيه التام، ولذلك قرنها في الموضعين بما يدل على ذلك، ولذلك تراه دائماً في نفي التشبيه يقرنه بالتمثيل، وسوف يأتي مزيد كلام على التشبيه والتمثيل.

قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل

كثيراً ما يصرح ابن تيمية بأن طريقة السلف في وصف اللـه في حالة الإثبات هي إثبات الصفات على وجه التفصيل، وأما في حالة التنزيه فهي الاقتصار على النفي المجمل، وسوف نبين نحن أن الأمر ليس على الوجه الذي ذكره ابن تيمية، بل طريقة القرآن في الجهتين التفصيل حيث يلزم والإجمال حيث يلزم، فلا يقال إن طريقة القرآن في الإثبات هي التفصيل وفي النفي الإجمال، بل قد ينفي عن اللـه تعالى ما لا يليق به على سبيل التفصيل كما يثبت لـه على سبيل التفصيل، فالحاجة هي التي توجب الطريقة المتبعة.
وسوف نبين السبب والغاية التي من أجلها قال ابن تيمية بهذه القاعدة المدعاة، وذلك قبل الشروع في إبطالها ونقضها.
لقد عرفنا أن مذهب ابن تيمية هو التجسيم للـه تعالى، فهو يقول إن اللـه في جهة، ومستقر على العرش بمماسة، ويتحرك نزولاً وصعوداً، وتحل الحوادث في ذاته، ولـه يد وعين ووجه وغير ذلك من الأعضاء التي يسميها صفاتٍ عينيةً إلى آخر مذهبه، وهذا هو الإثبات التفصيلي الذي يريده ابن تيمية.
وأما علماؤنا من أهل الحق فإنهم يصفون اللـه تعالى بالصفات الكمالية كالقدرة والعلم والحياة وغيرها، وينزهون اللـه تعالى عن كل نقص، فينفون الحد والجهة وكونه جسماً، وينفون قيام الحوادث بذاته الجليلة، ويقولون (ليس كمثلـه شيء).
وابن تيمية عندما يقول إن طريقة القرآن هي الإثبات التفصيلي والنفي الإجمالي يريد بذلك أن يغلّط العلماء المحققين الذين نفَوا عن اللـه النقائص تفصيلاً، ونفياً كلياً، كما مرَّ، وذلك لأنه يُثْبِتُ بعضَها للـه تعالى، وإن ادعى أن ما يثبته ليس بنقيصة لله تعالى. وهو إنما يريد من العلماء الاقتصار على نحو قولـه تعالى: (ليس كمثلـه شيء) و(ولم يكن لـه كفواً أحد)؛ لأن هذه الآيات عنده عامة تحتمل التخصيص، ومجملة تحتاج للبيان، فهو ـ عند ابن تيمية ـ مع أنه (ليس كمثلـه شيء) إلا أنه في جهة، وفي مكان، ويمس العرش، ويتحرك، وغير ذلك مما يعده علماءُ أهل الحق من النقائص، ويعده ابن تيمية كمالات لازمة لوجود اللـه تعالى، أو لأفعالـه أي لكونه فاعلاً.
فالحاصل أن ابن تيمية إنما يقول بأن طريقة القرآن هي الإثبات التفصيلي والنفي الإجمالي. أما الإثبات التفصيلي فلأنه يريد فتح باب لنفسه بإثبات ما مرَّ تفصيلاً، لأنه يعتبره كمالاً للـه تعالى، وأما النفي الإجمالي فلأنه يريد أن

يقفل الباب أمام مخالفيه فيمنعهم من نفي هذه النقائص عن اللـه تعالى. فقاعدته غائية وليست علمية. أي إنه وضعها من أجل تحقيق هدفه الذي يختزنه في نفسه، ولم يحصل عليها بعد استقراء آيات القرآن والسنة الشريفة. وذلك لأن القرآن ينزه اللـه تعالى إجمالاً وتفصيلاً، ويثبت للـه تعالى الصفات إجمالاً وتفصيلاً، فلا يوجد في القرآن ما يمنع النفي التفصيلي عند الحاجة لذلك، كما لا يوجد فيه ما يمنع الإثبات الإجمالي.
فأنت تعلم أن اللـه تعالى نفى بعض النقائص عن ذاته الشريفة تفصيلاً، فقال جل شأنه: (لم يلد ولم يولد)، كما نفى إجمالاً فقال: (ولم يكن لـه كفواً أحد)، وأثبت لنفسه الكمال الكلي العام في قولـه: (اللـه لا إلـه إلا هو الحي القيوم)، كما نزّه تفصيلاً فقال: (لا تأخذه سنةٌ ولا نومٌ). ولما نسب اليهود البخلَ للـه تعالى ردَّ عليهم تفصيلاً فقال: (غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء).
والقاعدة التي ابتدعها ابن تيمية إنما هي لتحقيق غرضه واستنفاذ شهوته. ولكن علماء أهل الحق قالوا بصحة النفي التفصيلي كما قالوا بصحة النفي الإجمالي، لأن كل ما خطر على قلب بشر من النقائص وأثبته بزيغه للـه فيجب نفيه والتصريح بنفيه عند الاحتياج إلى ذلك، وما معنى نفي الزوجة والولد عن اللـه تعالى؟ أليس هذا نفياً تفصيلياً ليدفع به زعم من قال بإثباتهما لـه تنزه وتعالى؟
وقد تنبه شارح **التدمرية** إلى هذه المعاني عن بُعد، فقال ـ تعليقاً على استشهاد ابن تيمية على النفي المجمل بقولـه تعالى (لم يلد ولم يولد ولم يكن لـه كفواً أحد) ـ: "ووجه الدلالة من الآية الثانية أن اللـه نفى أنْ يكون لـه كفؤ أي شبيه ونظير مكافئ لـه، فنفى المكافأة والمشابهة عموماً وهذا نفي مجمل، والشاهد قولـه: (ولم يكن لـه كفواً أحد)، وأما قولـه تعالى: (لم يلد ولم يولد) فهو من باب النفي المفصَّل، لأنه نفي صفة معينة، وقد خرجت هذه الآية عن القاعدة والأغلبية، وهي أن طريقة القرآن في النفي الإجمال، وذلك لسببين: الأول أن اليهود والمشركين نسبوا الولد إلى اللـه فردّ اللـه عليهم ونفى هذه الصفة بعينها. والثاني أن الولد والولادة صفة كمال في المخلوق، فنفيت لئلا يتوهم أن اللـه متصف بها، فهي وإن كانت وصفَ كمالٍ في المخلوق إلا أنه كمال مقترن بالنقص، هذا هو السبب في خروج هذه الآية عن القاعدة، ولها نظائر قليلة" اهـ.

ولنا بعض الملاحظات على ما مضى:

أولاً: أن ابن تيمية يقول إن الطريقة في الإثبات هي الإثبات المفصّل، وهذا من حيث الظاهر لا إشكال فيه، إلا أننا نخالفه فيما يريد أن يثبته تفصيلاً، كما شرحناه سابقاً. فهو يريد إثبات الجهة، ونحن ننفيها، وهو يريد إثبات الحدّ ونحن ننفيه، وهو يريد إثبات الحيز ونحن ننفيه، وهو يريد إثبات الحركة وحلول الحوادث في الذات ونحن ننفي ذلك.
ثانياً: قولـه إن الطريقة في النفي هي النفي المجمل غير مسلّم على إطلاقه لوجهين: الأول: أننا قد نحتاج إلى النفي المفصّل، وذلك لدفع أوهام بعض المبتدعة والملحدين كمن يتوهم أن اللـه بخيل، فننفي البخل عنه تفصيلاً، وكمن يثبت الجهة للـه، فننفيها عنه تفصيلاً كما نفى اللـه تعالى الصاحبة والولد.
الثاني: أن كلمة الإجمال مصطلح معروف عند العلماء في الأصول، وحاصلها أنها لا يمكن العمل بها لاحتياجها إلى بيان، وابن تيمية جعل المجمل وصفاً للنفي فقال: (النفي المجمل) فجعل النفي نفسه مجملاً، ولكن المجمل غير

مبين، وغير المبين لا يُعْمَلُ به لعدم وضوح معناه المراد منه أو مصاديقه.
والحقيقة أن ابن تيمية يعتقد حقيقةً أن النفيَ الواردَ في القرآن كنحو قولـه تعالى: (ليس كمثلـه شيء) غيرُ محكم، ويحتاج إلى بيان، وكذلك يقول في قولـه تعالى: (ولم يكن لـه كفواً أحد)، ولذلك فإنه لا يجد حرجاً عندما يثبت تفصيلاً ما ينافي هذه الآيات الكريمة، فيقول: اللـه لـه حدّ وهو في جهة وفي حيز وتحل الحوادث في ذاته، وغير ذلك مما يناقض في ظاهره الآيات الكريمة. ولكن لما كانت الآيات عند ابن تيمية مجملة فإنه حقيقة لا يجعلها العمدة في الباب، ولا القاطع للنزاع، ولذلك فإنه يقدم عليها كل إثبات تفصيلي كما يتوهمه. وهذا هو السبب في قولـه بالإثبات التفصيلي كما نبهناك سابقاً.
والحق أن يقال إن النفي في الآيات نفي كليٌّ أو عام، وهذا النفي قاطع ويجب العمل به، وليس مجملاً ولا يتوقف على بيان، لأن العموم مبيّن والنفي الكلي قاطع في محله. والحاصل أن هذه الآيات التي يقول عنها ابن تيمية إنها مجملة ومتشابهة، يقول عنها علماؤنا علماءُ أهل الحق إنها محكمة وواضحة وبيّنة لا تتوقف على بيان، ولذلك فإن هذه الآيات هي الحَكَمُ عندنا، ولكنها عند ابن تيمية مجرد نفي مجمل.
والحق أنها بعدما مرَّ يجب القول إنها نفي مفصل لا نفي مجمل، والنفي المفصل ـ أي المبين ـ العام لا تعارضه أوهام تعرضُ في أوهام بعض المبتدعة لجهلهم أو هواهم. ولذلك فإن علماءَنا لم يَرَوْا في النفي المفصل تعارضاً مع ما وَرَدَ في القرآن الكريم، بل كان هذا عندهم مؤيداً ومساوقاً ومتفقاً مع طريقة القرآن، خلافاً لابن تيمية ومن يميل إليه.
والنتيجة من هذه المناقشة الموجزة:
أن الطريقة التي يدعيها ابن تيمية ليست هي طريقة الرسل ولا هي الطريقة القرآنية بل هي طريقة ابن تيمية. وأما طريقة القرآن فهي إثبات المقطوع به للـه تعالى تفصيلاً، ونفي كل نقص لا يليق باللـه تعالى بطريق كلي وتفصيلي.
ثالثاً: تأمل في قول شارح **التدمرية**: (وقد خرجت هذه الآية عن القاعدة والأغلبية)، ثم قولـه: (ولها نظائر قليلة)، فهو قد اعترف صراحة بخروج هذه الآية عن قاعدة ابن تيمية، واعترف بأن لها نظائر، وما كان لـه نظائر يكون قد اشترك مع نظائره في علة وحكم كلي، والأصل أنه إذا كان الأمر كذلك الاطراد في ذلك الحكم وتعميمه، فَلِمَ لَمْ يقل ابن تيمية بذلك؟ ثم إن قولـَه إن لها نظائر قليلة غيرُ مسلّم، لأنها ليست كذلك، ولأن النفي الذي سمّاه هو وشيخه مجملاً، ليس مجملاً في الحقيقة، بل هو مفصّل مبيّن وكلّي، فهو يندرج مع هذه النظائر، وهي تصبح من ضمن أفراده فليست هذه النظائر شواذَّ حتى لا يحتجّ بها، بل هي مطردة مع القاعدة وهي النفي الكلي.
ثالثاً: قولـه عن الولادة إنها كمال مقترن بنقص، الأَوْلَى أن يُعَبِّر عنه بأنه كمال إضافي ليس مطلقاً، أي كمال بالإضافة إلى المخلوق الإنسان مثلاً، وليس كمالاً لكل موجود. ولذلك صرح علماؤنا بأن كلَّ كمالٍ لا نقص فيه بوجه من الوجوه يجب إثباته للـه تعالى، ولم يقولوا إن مطلَق الكمال هو الذي يجب إثباته للـه تعالى بل نصوا على أن الواجب إثباته هو الكمال المطلق. وهؤلاء المجسمة ترى أغلبهم لا يعقلون شيئاً من قواعد علم التوحيد، ولذلك تراهم يَضلّون ويُضلّون وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.
كما أنهم لا يتقنون دقائق العلوم التي عليها المعتمَد في الفهم كأصول الفقه وعلم النحو والمنطق وعلوم المعاني والبيان وسائر علوم الآلات، ولذلك

تراهم غارقين في ظلماتهم لا يسهل تفهيمهم ولا البيان لهم، لعدم تأهلهم لقبول البيان بعدُ لا لضعف كلام العلماء.

الفِرَقُ الأخرى وموقف ابن تيمية منها في هذا الأصل

بعد أن بيّن ابن تيمية موقفه في هذه المسألة وهي منهج الإثبات والتنزيه، شرع يرد على مخالفيه ويبين مناحي الغلط عندهم، فقال ص43: "وأما مَنْ زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة، والمتفلسفة، والجهمية، والقرامطة الباطنية ونحوهم، فإنهم على ضدّ ذلك، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة لـه عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان. فقولهم يستلزم غاية التعطيل، وغاية التمثيل فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات" اهـ.
ابن تيمية يخالف هؤلاء جميعاً، ويتهمهم بأن قولهم يفضي إلى نفي الذات، وذلك لأن ما يثبتونه ممتنع الوجود في الخارج، ولا ثبوت لـه إلا كمفهوم مطلق في الذهن. وما دام قولهم يؤدي إلى نفي الذات فهم معطلة في أقصى نهايات التعطيل، وما دام التعطيل نفياً محضاً للذات فهم إنما وصفوا الذات بأوصاف تستلزم كونها ممتنعة الوجود، فهم إذن يشبهون الذات الإلهية بالمعدومات الممتنعة، فهم وصلوا بمذهبهم هذا إلى أقصى غايات التمثيل، فالتشبيه والتمثيل ـ لاحظ أن ابن تيمية يستخدم هنا كلمة التمثيل للذمِّ لا التشبيه ـ إمّا أن يكون بالموجودات المخلوقة أو بالمعدومات الممتنعة، ولا ريب أن تمثيل الذات الإلهية بالممتنعات أشدُّ وأبطل من تمثيله بالموجودات الحادثة، فهم يكونون قد وصلوا بمذاهبهم هذه إلى أقصى غايات التمثيل من هذه الجهة.
هذا هو حاصل كلام ابن تيمية، ولكن إذا كان هؤلاء قد وقعوا فيما وضّحناه، فإن ابن تيمية قد وقع في الضّدّ المقابل لمذهبهم، فشرع في إثبات كلِّ ما يخطر ببالـه للـه تعالى وعلى وجه تفصيلي، فأثبت الحيز والجهةَ ولوازمهما، والتركيبَ وقيامَ الحوادثِ في ذاته جل شأنه وتنزّهَ، والحركةَ والحرفَ والصوتَ، وغيرَ ذلك، فنحن نراه وقع في الطرف الآخر المقابل لهم. فهم على حد زعمه شبهوا اللـه تعالى بالمعدومات وبالممتنعات، أما هو فقد شبه اللـه بالموجودات المخلوقة، وهم عندما نفوا عن اللـه تعالى ما نفوه أرادوا تنزيهه عن سمات النقص، وهو عندما أثبت للـه ما أثبته أراد إثبات صفات الكمال، على حدٍّ زعمهم وزعم ابن تيمية. فهم قد أمسكوا طرق النفي فبالغوا وابتدعوا، وهو قد تمسك بطرق الإثبات فبالغ وابتدع.
والطريق الوسط هو ما حدَّده أهل السنة من الإثبات والتنزيه إجمالاً وتفصيلاً، فأثبتوا للـه تعالى ما هو المقطوع باتصافه به، ونفوا عنه ما هو من سمات الحوادث والمخلوقين، فطريق أهل السنة وسط بين طرفين: التعطيل والتشبيه وهذا هو حدّ الاعتدال.

وقد اعترض ابن تيمية على من جعل اللـه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وقـال ص51: "وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والإضافات دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وقد عُلم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصفة هي الموصوف ... إلخ" أهـ.
وكلامه هذا صحيح، فالقول بأن اللـه تعالى هو الوجود بشرط الإطلاق لا يقوم على دليل معتمَد، ولكن إبطال كلامهم لا يكون بمجرد القول بأن الوجود بشرط إنما هو في الأذهان لا في الأعيان، لأن هذا عين المدّعى، والاكتفاء بذلك في ردّ قولهم نوع مصادرة على المطلوب. وكذلك جعل الصفة عين الموصوف، إن قصدوا معناه المطابقي فهو باطل ضرورة كما قال، ولكن إنْ أرادوا أن الصفة ليست زائدة في الوجود على الموصوف، بمعنى لا يوجد تركب للموجود من الوجود المطلق ومن الصفة فهو أمر صحيح. وابن تيمية لم يردّ على هؤلاء بدليل معتبر بل اكتفى بمجرد الصراخ والتنفير.
وكما قال ابن تيمية في ص54: "والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هؤلاء الكلمات" اهـ. يقصد مذكور في كتاب آخر غير هذه الرسالة. ونحن نؤجل الكلام على نقد مقالته هو مع مقالة من ينازعهم إلى موضع آخر بإذن اللـه تعالى.

نقض التدمرية لابن تيمية (4)

اشتراك الأسماء بين الخالق والمخلوق

من المعلوم أن هناك أسماءً نطلقها على اللـه تعالى ونطلقها على المخلوقات، كاسم العلم والإرادة والقدرة والوجود وغير ذلك، فهل يستلزم ذلك الإطلاق اشتراك الواجب والممكن في معنى حقيقي واحد، فيلزم التشبيه والتمثيل من ذلك الوجه؟ أم أن هذا مجرد إطلاق لفظي لا يلزم منه أي نوع من الاشتراك؟ هذه المسألة من المسائل المهمة في علم التوحيد، وكثير من كلام ابن تيمية يدور عليها. وسوف ننقل بعض كلامه في هذا الباب لنبين كيف يعالج هذه المسألة. ونعلق عليها بعد ذلك.
قال ابن تيمية ص61: "وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمّى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصّه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد، ولا في غيره، فلا يقول عاقل إذا قيل لـه إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود: إن هذا مثل هذا، لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلٍّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما. ولهذا سمى اللـه نفسه بأسماء وسمى صفاته

بأسماء، وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثل مسماهما واتحاده عن الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص اتفاقُهما، ولا تماثل المسمّى عند الإضافة والتخصيص، فضلاً عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمى اللـه نفسه حياً فقال: (اللـه لا إلـه إلا هو الحي القيوم)، وسمى بعض عباده حيّاً فقال: (يخرج الحيّ من الميت ويخرج الميت من الحي)، وليس هذا الحي مثل هذا الحيّ، لأن قولـه الحي اسم للـه مختص به، وقولـه (يخرج الحي من الميت) اسم الحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجُرّدا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسمَّيَيْن، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق، ولا بُدَّ من هذا في جميع أسماء اللـه وصفاته، يفهم منها ما دلّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى" اهـ.

هذا القدر من كلام ابن تيمية يوضح ما يريده من هذه القاعدة، والحقيقة أنني عندما أتأمل كلامه ألاحظ فيه بعض الاضطراب وعدم الدقة وعدم التحقيق، وسوف يتبين ذلك كلـه من تحليلنا لما ذكره.

فتأمل أولاً قولـه: (ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود ... إلخ) لتدرك ضعف تعقّلـه فالاسم هو اللفظ، والمسمى هو ما صدق عليه الاسم، أو المعنى الدالّ على المصداق الخارجي، وابن تيمية يصرّح في كلامه بأن الاتفاقَ حاصلٌ بين اللـه وبين مخلوقاته في (مسمّى الوجود) وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الحقيقة، ولكنه مع ذلك ينفي تماثلهما، فالتماثل عنده إذن لا يتحقق في أصل الوجود بل في أمر آخر لا بُدَّ أن يكون عارضاً عليه، ولذلك ضرب مثالاً العرش والبعوضة، ونحن نعلم أن الفرق بين العرش والبعوضة ليس في أصل الوجود ولا في حقيقته الخاصة، وعلى الأقل هذا ما يجزم به ابن تيمية، بل هو واقع في الشكل والكيفية المختصة بكل منهما.

وهو قد أشار إلى أن الذهن يشتق مما يلاحظه خارجاً معاني مشتركة، وهذه المعاني المشتركة هي الأمور المطلقة التي لا تحقق لها من حيث هي إلا في الذهن، ولكن هذا الكلام يلزمه بلا شك اعتراف ابن تيمية بوقوع الاشتراك في حقائق الأشياء الخارجية على الأقل ذهناً وعقلاً، في المسمّى بحسب تعبيره، وهذا هو أصل التشبيه والتجسيم الذي يقول به ابن تيمية، ولذلك فهو يجعل الفرق في الكيفيات التابعة والعارضة لهذه الحقائق. وهذا كلـه طريق غير صحيح كما سنبين.

ومما يدل على ما فهمناه من كلامه أنه قال: "إن العقل يفهم من الأسماء التي تطلق على اللـه وعلى مخلوقاته "ما دلّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق" اهـ، إذن هناك قدر من التواطؤ والاتفاق بين حقيقة اللـه وحقيقية المخلوق، ولهذا القدر المتواطئ يطلق الاسم على الخالق وعلى المخلوق، وإنما يحصل عدم التماثل من اختلاف صورة الوجود عند ابن تيمية، وسوف نذكر في بقية مباحث هذا الكتاب قرائن عديدة تدل على هذا المعنى.

هذا هو مذهبه، ولكنه لا ينبني على نظر دقيق ولا فهم صحيح.

والنظر الصحيح في هذا الباب أن يقال:

إن الإنسان عندما ينظر في الأشياء الموجودة المحسوسة، فإنه لا يدرك

حقيقة ذاتها، بل ما يدركه مجرد هو انطباعات وانفعالات عنها، وبواسطة هذه الانفعالات الحسية يدرك بعقلـه ضرورة وجود أصل لها، وهو الوجود الخارجي، فالمدرَك بالحسّ ليس عينَ الوجود الخارجي بل آثاره، وأما هو فمدرَك بالعقل بالضرورة. والإنسان في فعلـه التعقلي يختزن المعاني المدركة بالحسّ وهي المعاني الأولية، ولا يشترط فيها كونها مطابقة ومماثلة لما في الخارج، ولكنها دالة بوجه ما عليه، هذه المعاني هي التي يتحرك فيها الفكر ويلاحظ أموراً مشتركة بينها فيخترع معاني ثانية من ملاحظة وجوه اشتراك مع المعاني الأولى، وهذه المعاني الثانية عبارة عن مقولات عقلية، ولكنها دالة أيضاً على ما في الخارج لأنها منتزعة مما فيه، وحكم العقل بها صادق. ومن هذه المعاني الوجود. فإننا فعلاً لم ندرك وجود اللـه تعالى بالحسّ حتى يقال إننا وجدنا تواطؤاً وتوافقاً بين وجوده ووجود غيره من المخلوقات، بل وجوده جل شأنه غير مدرَك إلا بالعقل، وعلى سبيل المعاني الثانية التي هي عبارة عن أحكام عقلية عارضة على المعاني الأولى المدركة بالحس وبالوجدان. والاتفاق بين الموجودات في هذه المعاني الثانية إنما هو اتفاق في الأحكام الثابتة التي لا تعبر عن حقيقة الأشياء، أي أن هذه المعاني وإن استعملناها في فكرنا، فإن استعمالنا لها لا يستلزم إدراكنا لحقيقة ما صدقت هي عليه، بل يتوقف على تعقلنا لـه فقط.

ونحن إنما حكمنا بالوجود على اللـه تعالى بالعقل، ولم يلزمنا لنحكم عليه بالوجود إدراك عين حقيقته. بل إن العقل هو عينه يحكم باختلاف حقيقته الخاصة اختلافاً تاماً عن سائر الحقائق الموجودة المخلوقة، لأنه لو اشترك معها في شيء لماثلها، ولأخذ حكمها الحادث؛ وهذا باطل. فالحكم بالوجود على اللـه تعالى إنما هو من المشترك اللفظي بهذا المعنى، ولا يستلزم كما ترى مواطأة ولا توافقاً في الحقيقة الخارجية الخاصة، وهو أي لفظ الوجود دالٌّ على معنى ثانوي عارض للماهيات بالنظر إلى حكم العقل، فهو في حكم العقل أمرٌ كليٌّ معنوي، ولكن الوجود من حيث هو لا مصداق مطابقاً لـه في الخارج بل هو صادق فقط على ما في الخارج، لأنه منتزع من معانٍ أولى حصلت عند العقل. وهذا هو المراد بقول الإمام الرازي إن الوجود مشترك معنوي، فهو مشترك معنوي بهذا الوجه، لا كما يقولـه ابن تيمية، لأنه مع قول الرازي بالاشتراك المعنوي إلا أنه يحكم باستحالة كون حقيقة اللـه مثل حقائق المخلوقات. وهذا لا يتم إلا إذا نفى أصل التواطؤ الخارجي الذي أثبته ابن تيمية.

وهذا التحليل للفرق بين كلام ابن تيمية، وبين كل من مذهب الإمام الأشعري والرازي يكشف لك مدى السذاجة التي يتحلى بها مذهب ابن تيمية، ولكنها ليست عفوية، بل هو ما قال بها ولا اتصف بها إلا لكونه يعتقد بالتشبيه ولو من بعض الوجوه. وهذا القدر المشترك الذي يقول عنه ابن تيمية إنه متواطئ بين الذوات هو الذي يعتمد عليه لاحقاً في القياس بين ذات اللـه وذوات المخلوقات، فيقول: بما أننا لم ندرك إلا موجودات ممتدة في الأبعاد ومتحيزة، فيجب أن يكون اللـه ممتداً في الأبعاد ومتحيزاً. ويقول: بما أننا لم ندرك إلا ما هو في جهة فيجب أن يكون اللـه تعالى في جهة، وهكذا. فهذا القياس لا يتم لـه إلا إذا قال بالقدر المشترك المتواطئ الذي مهد لـه هنا.

وبناءً على هذا القدر المشترك المتواطئ يثبت ابن تيمية اليد والوجه والعين وغيرها صفاتٍ عينية للـه تعالى لا معنوية، وهذا هو أساس قولـه بالتجسيم، لأنه لم يدرك على حدِّ قولـه يداً إلا جزءاً وعضواً، فإذا وردت نسبة اليد للـه تعالى فيجب كونها كذلك أي ركناً للـه تعالى وعيناً لا معنى. وهذا هو عين

التشبيه.
ولذلك تراه دائماً ينص على نفي التمثيل لا التشبيه كما رأينا وسوف تراه.
وإذا اتضح ذلك، فإن كل ما قالـه ابن تيمية في هذه المقدمة ينهدم ويتهاوى أمام النظر الصحيح الذي بيّناه، وهذا ما يوضح قول أهل الحق إن الاشتراك بين اللـه تعالى وبين المخلوقات في بعض الأسماء كالوجود والعلم والقدرة إنما هو اشتراك لفظي يلاحظ فيه الأحكام المترتبة على معنى الاسم وليس اشتراكاً في حقيقة الاسم، فلا القدرة كالقدرة، ولا العلم كالعلم، وهكذا من حيث الحقيقة لا كما يقول ابن تيمية، إنها من حيث الحقائق مشتركة، ولكنها تختلف وتتغاير من حيث الكيفيات والهيئات الوجودية الخارجية.
واعلم أن كل هذا الكلام الذي قالـه ابن تيمية إنما يريد به إثبات الصفات العينية والتي لا يجوز نسبتها عندنا للـه تعالى كالحركة، وحلول الحوادث في الذات، والمكان، والجهة، وغيرها كالاستقرار على العرش؛ فهو إنما يحوِّم على هذه المسائل. ولذلك فقد مهَّد لكيفية إثباته تلك المعاني والهيئات بالكلام السابق.
وقد وضّح ابن تيمية أصلين لتثبيت هذا المعنى الباطل وضرب مثلين، وسوف نتابع نقده مع بيان بطلانه، أثناء مناقشتنا لهذين الأصلين والمثلين.
وسوف نبطل لـه جميع كلامه ونوضح بطلانه للعامي والعالِم، حتى يعرف الناس في أيِّ وادٍ كان يَهيم هذا الرجل، وأنه لم يكن إلا داعية لمذهب التجسيم، وإن نادى وصرخ وادعى أنه لا ينصر إلا الكتاب والسنة. ولَهَفي على الكتاب والسنة اللذَيْن يتشبث بهما جميع المبتدعة، وما من مبتدع إلا يعزو نفسه إليهما، ولكن مجرد هذا الانتساب لا يستلزم تسليمنا لما يقولـه القائلون. والحق أحق أن يتبع، والنظر في الكتاب والسنة يحتاج إلى أصول عظيمة، وأدلة دقيقة، وسنرى لاحقاً كيف خالفها ابن تيمية، وأن ما ادعاه، مجرد تمسك بهواه.